

محاضرة ألقاها الأستاذ السفير رشيد لحو بعنوان:

## اللغة العربية في أدائها الدبلوماسي

أتناول في هذه الورقة أهم الأفكار التي وردت في محاضرة ألقاها الأستاذ السفير رشيد لحو بعنوان " اللغة العربية في أدائها الدبلوماسي" نظمتها الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية – فرع الرباط – بالمركز الثقافي بأكدال مساء يوم الجمعة 10 فبراير 2012، على الساعة الخامسة والنصف مساء، احتفاءً باليوم العالمي للغة العربية الذي يصادف الثامن عشر من دجنبر من كل سنة وامتدت لما يقارب الساعتين، تناول فيها الأستاذ المحاضر الدور الريادي للمغرب في إعلان اللغة العربية لغة رسمية ضمن اللغات المعتمدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والانتقال بها من لغة تحريرية إلى لغة معتمدة في الترجمة الفورية، وذلك بعد أشواط من النضال الدبلوماسي لعب فيه المغاربة دورا كبيرا في شخص الأستاذ رشيد لحو والذي ظل طوال المحاضرة يتحدث عن نفسه بضمير الغائب أو بعبارته " صاحبنا". وعقب على هذه المحاضرة الأستاذ محمد العربي المساري، كما تم فسح المجال لتدخلات الحاضرين من الطلبة والأساتذة والديبلوماسيين.

افتتح المحاضرة الأستاذ عبد الرحمان الخالدي رئيس فرع الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية بالرباط، رحب فيها بالحاضرين وبسط فيها للمحاضر أرضية الانطلاق، انطلاقا من إثارة مجموعة من الأسئلة المستفزة على حد تعبيره، وعلى رأسها إلحاقها كلغة سادسة بلغات الأمم المتحدة والذي لم يكن حبا في العرب وإنما ثمة حيثيات صاحبت ذلك، وهو ما يضعنا امام مسؤوليات جسام؛ ماذا قدمنا لهذه اللغة؟ وما موقفنا تجاه هذه اللغة؟ وهل هذه اللغة تتأطر بتأطير عربي أم إن أمرها يترك للمجال السياسي؟

هذا ما قاله الأستاذ رشيد لحو:

استهل الأستاذ رشيد لحو كلمته بالثناء على الجمعية المنظمة وأهدافها النبيلة، وعلى رأسها الدفاع عن اللغة العربية، التي ستظل حية بفضل رجال ونساء اصطفاهم الله لذلك. لينتقل بعد ذلك للحديث عن إحدى أهم المراحل التاريخية من عمر اللغة العربية، تحديدا العصر الحديث عندما أقر العالم بجدواها وأكد على دورها الحيوي في خدمة الإنسانية، وذلك من خلال اعتراف الأمم المتحدة بها لغة دولية بتساو مطلق مع باقي اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة، وهي خمس لغات: الفرنسية، الإنجليزية، الصينية، الروسية، الإسبانية. وهو مكسب بذلت من أجله مجهودات منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي. وقد صدرت أولى الوثائق بالعربية من هيئة الأمم المتحدة سنة 1955 بموجب قرار الجمعية العامة 878 الدورة التاسعة المؤرخ في 04 دجنبر 1954، ونص القرار على الترجمة التحريرية فقط وحدد عدد الصفحات التي

يتم إعدادها في أربعة آلاف صفحة في السنة، تدفع الدولة التي تطلبها تكاليفها، وطبيعة هذه الوثائق ذات صبغة سياسية أو قانونية تهم المنطقة العربية، غير أن هذه الوثائق لم تكن تصدر بانتظام ما يجعل بعض الدول العربية جاهلة بها.

لم يكن وجود اللغة العربية في انعقاد أشغال الجمعية العامة، القائم على التخاطب الشفوي، حتى شتبر 1973 حين اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في دورته الستين قراره 3071، الساعي إلى جعل اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، و هو ما انبرت الوفود العربية لعرضه إبان الدورة الثامنة و العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتخذت قرارها 3190 الدورة الثامنة و العشرون 18 دجنبر 1973 القاضي بإدخال اللغة العربية إلى الجمعية العامة و لجانها السبع أثناء دوراتها العادية او الاستثنائية، و هنا انتقلت اللغة العربية من لغة تحريرية إلى لغة تحريرية و فورية إلا أن هذا القرار لم يساو اللغة العربية باللغات الأخرى على نحو يستجيب لقرار جامعة الدول العربية لأسباب منها:

• لأنه لا يغطي إلا أشغال الجمع العام للأمم المتحدة في دورتها العادية التي تستغرق الربع الأخير من كل سنة أو الدورات الاستثنائية وهي نادرة.

• إلزام الدول العربية بتحمل تكاليف خدمة اللغة العربية للسنوات الثلاث التالية لإقرارها لغة فورية. وهذا تمييز سلبي يخالف روح الميثاق الذي يلزم الأعضاء بالمساهمة في كل نفقات المنظمات الدولية حسب الجدول الأنصبة الذي تقره الجمعية العامة.

• لم يلزم الأجهزة الأممية، المتمثلة في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وما يتفرع عنهما، وكذا الوكالات المتخصصة، باعتبار اللغة العربية من لغات التخاطب في مجاميعها.

و بعد انقضاء الأعوام الثلاثة، التي التزم العرب بتحمل تكاليف خدمات اللغة العربية فيها؛ وقدرها ثمانية ملايين دولار أدت السعودية ثمانين في المائة منها بينما توزعت بعض البلاد العربية العشرون في المائة الباقية، و بعد ذلك أدرجت هذه التكاليف في ميزانية التسيير للمنظمة بداية من يناير 1977، و بعد إدماج مصاريف اللغة العربية ضمن الأعباء اللغوية للأمم المتحدة، أصبح من غير المقبول أن تظل اللغة العربية لغة موسمية، فكان لزاماً أن تأخذ اللغة العربية مكانها في طابور اللغات الأخرى في وقت يتندر فيه المساهمون بأكثر نسبة في صندوق الأمم المتحدة، بأن اللغة العربية و رغم ما صرف عليها لم تأت بجديد و هؤلاء صرحاء، أما الضمنيون فيتذرعون بكون الوفود العربية تجيد الإنجليزية و الفرنسية وباقي اللغات الأممية أكثر ممن هم لغتهم الأم، أما وحدة التفتيش و التي تحظى بمصداقية أكيدة لدى الوفود لتقييمها المستمر لمردودية أجهزة الأمم المتحدة، فقد توارت خلف حجاب مستغلة ثقة الوفود، فحاولت النيل من اللغة العربية بسلك لغة سفطانية تضليلية تنتحل صفة العلمية، لكن القدر جعل الوفد المغربي في الزمان و المكان

المناسبين للتصدي لهذه الهجمة الشرسة على اللغة العربية، لأن المغرب كان حاضرا بقوة في اللجنة الخامسة التي يدخل في اختصاصاتها ما يعرف بخدمات المؤتمرات و قضايا اللغات تدخل في نطاق هذه الخدمات، هذا عن المكان أما الزمان فقد كان عهدئذ على رأس الدبلوماسية المغربية شخصية هو أول من أسهم في إقامة صرح وزارة الخارجية صحبة المرحوم أحمد بلافريج بعد استقلال المغرب (هذا الشخص هو امحمد بوستة) و الذي كان موقفا برسالة الدبلوماسية، فاعتبر اللغة العربية في العمل فرض عين لا فرض كفاية و كان يأبى تحضير أي عمل بأية لغة إذا كان بالإمكان التعبير عليه باللغة العربية، و كان يحث أعضاء الوفود المغربية لدى المنظمات الدولية على الحركة والتدخل و يعيب عليهم الجمود و البكم تجاه اللغة العربية. ولم تكن مواجهات هذا المسؤول خارجية فحسب، بل كانت داخلية كذلك أمام تيار يزدرى اللغة العربية وينتقص من شأنها.

إن ما تعرضت له اللغة العربية من افتراءات و مزاعم من قبيل فقر المفردات، وأنها ليست نفسها في البلاد العربية شرقها وغربها، رد عليه الأستاذ رشيد لحلو بأدلة تفند هذه الادعاءات، و على رأسها أن القدرة الاشتقاقية للغة العربية تفوق أربع مرات أية لغة أخرى، ثم إن الاختلاف اللغوي بين البلدان العربية يتعلق باللهجات أما اللغة العربية، فإنها توحد الجميع و لا وجود للاختلاف فيها.

عود إلى وحدة التفتيش المشتركة وهي العائق الكبير، التي غامرت بمصداقيتها، ورأت أن توفير الوثائق بجميع الصيغ اللغوية أمر مستحيل ضمن المدد الزمنية المفروضة، بالنظر إلى الطلب المتزايد عليها. وجاءت بمعادلة كثيرة المجاهل مضمونها العام أن إضافة لغة رابعة وخامسة وسادسة، يؤدي إلى زيادة في التكاليف، وشفعت ذلك بمعطيات رقمية، أشارت من خلالها إلى أن زيادة أي لغة سيؤدي إلى أعباء مالية غير مبررة ما حدا بها إلى دعوة الهيئات الحكومية الدولية لتقييم حاجياتها اللغوية. وذكرت أيضا، كما نبه التقرير إلى الهوة بين الميثاق الداعي إلى التساوي بين اللغات والواقع العملي، الذي تحكمه البراغماتية.

ومن سوء حظ هيئة التفتيش كان الأستاذ رشيد لحلو في موقع يمكنه من النفاذ إلى المعطيات والأرقام المفندة لطروحات وحدة التفتيش؛ كان من الواجب طرح العائق المادي عند اللغة الثالثة فبالأحرى الرابعة والخامسة ولماذا انتظار لغة سادسة. ومن جهة ثانية لأن الوحدة اقحمت في تحليلها بنية تحتية موازية للغة العربية بينما الأمر يتعلق ببنية مندمجة لكل اللغات، واستدل على رأيه بكون كل كلمة تنطق من اللغات الخمس في الجمعية العامة تكلف إثنين وثلاثين دولارا، وتكلف خمسا وثلاثين دولارا بست لغات، ولهذا طالب صاحبنا باستصدار قرار يلوم وحدة التفتيش على تعمدتها مغالطة الوفود، وتم سحب التقرير للمراجعة وما يزال قيدها حتى اليوم.

عرض المندوب المغربي [رشيد لحو] على اللجنة الخامسة النص القاضي بترسيم اللغة العربية أمميا بعد مفاوضات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع الوفود، استغرقت مدة غير يسيرة، وسانده في ذلك تسعة وثلاثون دولة؛ فبالإضافة إلى الدول العربية، خمس دول من آسيا، ست دول من إفريقيا، سبع دول من أمريكا اللاتينية، ومن أوروبا وفدان هما يوغوسلافيا وفرنسا. وهكذا اتخذت الجمعية العامة قرارها 219 الدورة 35 والذي تقرر فيه أن تتمتع اللغة العربية بنفس الوضع الممنوح للغات الرسمية الأخرى، وإدخالها في جميع الهيئات الفرعية للجمعية العامة بما في ذلك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أجل لا يتعدى الأول من يناير 1982. وتم المصادقة على المشروع بالإجماع

إن تطبيق هذا القرار لم يتم دون أن تنتج عنه صعوبات، أهمها تلك التي واجهت القسم العربي، ومن بين أهم هذه المصاعب:

• ندرة المترجمين الشفويين الذين يستطيعون الترجمة بما يلزم من السرعة والدقة في تبليغ الحديث.

• انعدام مترجمين شفويين غير عرب عارفين باللغة العربية، قادرين على الترجمة من العربية إلى لغتهم الأم. كما هو الشأن بالنسبة للغات الأخرى

• مشكل المصطلحات المقبول من كل الوفود، والذي ليس وليد لحظته، وإنما سابق على ذلك في ظل تمسك كل مجمع بمصطلح معين و انعدام التنسيق بينها. أعني المجاميع العربية.

علاقة بالنقطة الأخيرة، نهضت المنظمة العربية للثقافة والعلوم بدور مهم في تعريب المصطلح في العديد من الحقول، وقد أصدرت زهاء ثلاثين معجما، انطلاقا من جهود مكتب التنسيق والتعريب، والذي نذكر علمين مغربيين منه:

• أحمد لخضر غزالي: نمط الحرف العربي لكي يساير التقنيات الحديثة في مجال المعلومات، وابتدع أول طباعة للحروف الرقمية العربية. وأنشأ أول بنك للمعطيات والمصطلحات.

• عبد العزيز بن عبد الله: وقد ارتبط اسمه بمكتب تنسيق التعريب بالعالم العربي، وكان له الفضل في إلحاق المكتب بالجامعة العربية سنة 1969.

و قد ذيل المحاضر كلامه بالإشارة إلى بيانات صادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى تراجع اللغة العربية، في ظل تشبث الوفود بلغتها إلا الوفود العربية التي تتحدث بغير لغتها، وهو ما حدا بأحدهم إلى القول إنه من الأجدر أن تنفق مصاريف اللغة العربية على محاربة المجاعة، وفي هذا الصدد دعا المحاضر المغرب إلى تحمل مسؤوليته الأدبية إزاء ما يحدث، معززا ذلك بقصب السبق الذي حازه المغرب لما كان الملك محمد الخامس أول من تكلم باللغة العربية في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بتاريخ 09

دجنبر 1959، دون إغفال ما قام به أحمد الطيب بنهيمه وزير خارجية المغرب، الذي أدى دورا محوريا في تقديم مشروع 3190 خلال الدورة 28 و الذي كان خطوة حاسمة لترسيم اللغة العربية دوليا. ونصف إلى ما سلف دور محمد الفاسي الذي نجح في إدخال اللغة العربية كلغة رسمية في منظمة اليونسكو، لما كان يشغل منصب رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة في مطلع السبعينات، وأعانه على ذلك الرجل الثاني في اليونسكو آنذاك الدكتور المهدي المنجرة شفاه الله.

إن القرار القاضي بالتساوي المطلق بين اللغة العربية وباقي اللغات كان بايعاز من وزير خارجية المغرب امحمد بوستة وصاحبنا رشيد لحلو.

وشدد في نهاية كلمته على النهوض باللغة العربية وترسيخ دورها في المحافل الدولية ويمكن أن يتأتى بالافتتاح بالثوابت الوطنية، وتساءل: أليست اللغة العربية من الثوابت الوطنية، أليست لمسؤولينا ثوابت وطنية؟

ليختم بمقولة تختزل الكثير مما قيل، و هي مأخوذة من تقرير أمام البرلمان الفرنسي بشأن انكماش اللغة الفرنسية أمام الانجليزية جاء فيه " اللغة كالأرض، يجب حمايتها كحماية الحدود".

هذا ما عقب به محمد العربي المساري

تقدم الأستاذ محمد العربي المساري في معرض كلمته، بمقترح أن توجه الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية مذكرة إلى السيد وزير الخارجية والتعاون لتتبيه المندوبين المغاربة بالالتزام باستعمال اللغة الرسمية للبلاد.

استدعى الأستاذ المساري التاريخ ليبين أن المرابطين والموحدين أسر أمازيغية عربت الديوان، والشيء نفسه بالنسبة للعلماء من ابن أجرم إلى المخترار السوسي في توهج اللغة العربية. فضلا عن الاعتبارين الرمزي والعددي؛ فنحن ننتمي إلى حضارة كما أننا اثنان وعشرون دولة عربية. فإن هذين العاملين يجعلان من المغرب بلدا ناجحا، تطلب وده كبريات الشركات العالمية العاملة في إنتاج تكنولوجيا الاتصال. وهذا ما يفتح أفقا رحبة للتقدم العلمي والازدهار الاقتصادي. ولعل الاستعمال المتزايد للغة العربية على الشبكة العالمية للمعلومات، يزيد شركات البرمجيات إقبالا على السوق العربية لأننا سوق واسعة ومربحة. إننا بانتمائنا للعالم العربي نلج العالم الرقمي في أحسن الظروف والذي يحتل فيه العرب رتبا مهمة، وينتشر الأنترنت بنسبة ما بين ستة إلى ثمانية في المئة سنويا بالبلدان العربية. وهذا ما يجب أن يحظى بالأولوية لولوج عبور أمن للقارة الرقمية. سيما وأن المغرب يوجد وسط بلدان نشيطة في مجال التقنية الرقمية.

كما ذيل تعقيبه بالموقف الموحد للدول العربية من قضية الصحراء، ومناسبة الحديث أنه لا يجب التفريط في الحقوق والمكتسبات. فكما لا ينبغي التفريط في الصحراء فلا ينبغي التفريط في المكتسبات اللغوية.

على سبيل الخاتمة

اضطرتنا أهمية المحاضرة إلى عرضها بنوع من التفصيل، والتي حاول من خلالها المحاضر تبيان دور الدبلوماسية في النهوض باللغة العربية، وما رافق ذلك من صعوبات، ذللتها العزيمة، والإرادة، والطموح، والخبرة. لكن ذلك لا يحول دون القول إن اللغة العربية تعاني داخليا وخارجيا.

إبراهيم أكراف باحث